دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي

عصر سلاطين المماليك

تأليف

دكتور قاسم عبده قاسم

كلية الآداب – جامعة الزقازيق

الطبعة الثانية

١٩٨٣

دار المعارف

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

محتويات الكتاب

الصفحات

الإهداء ٥

مقدمة الطبعة الثانية ٧

مقدمة الطبعة الأولى ٩

مدخل : ظروف قيام دولة سلاطين المماليك – المفاهيم السياسية للعصر وتعبيراتها – نظام الحكم – النظام الإقطاعى – البناء الاجتماعى ومدلولاته ..... ١١ – ٢٨

الأسواق والحياة اليومية

أسباب النمو السكانى فى بداية عصر المماليك – المدن المصرية وأسواقها – أسواق الأقاليم – الأسواق المؤقتة – التقسيم النوعى للأسواق – كيفية تنظيم السوق – الباعة الجائلون – علاقة الدولة بالأسواق – الأسواق ومظاهر الحياة اليومية – أسباب تدهور حركة الأسواق منذ القرن الخامس عشر – تدخل الدولة – تدهور النقد – انهيار الأمن – الأوبئة والمجاعات – التدهور السكانى ..... ٢٩ – ٦٢

الأقليات الدينية فى المجتمع المصرى

طوائف النصارى واليهود فى مصر – طبيعة العلاقة بين الدولة والأقليات الدينية – نفوذ أهل الذمة فى الجهاز المالى والإدارى – دور النصارى واليهود فى الحياة الاجتماعية – التأثيرات المسيحية واليهودية فى العادات والتقاليد – موقف المجتمع المصرى – دور اليهود والمسيحيين فى الحياة الثقافية ..... ٦٣ – ٩٢

الصفحات

الأعياد الدينية والاحتفالات العامة

مظاهر الأعياد وارتباطها بالاستقرار فى المجتمع – أعياد المسلمين – أعياذ الأقليات الدينية – الأعياد التى شارك فيها المسلمون – الاحتفالات العامة – التدهور والاضمحلال وأثره على الأعياد والاحتفالات المصرية ..... ٩٣ – ١١٤

الحرف المتصلة بالحياة اليومية

الحرف والبناء الاجتماعى – طبيعة حرف الحياة اليومية – التقسيم النوعى للحرف – حرف الغذاء – حرف تتصل بحياة الأسرة – حرف الخدمات اليومية – حرفة العمارة – حرف التسلية واللهو – ملاحظات ..... ١١٥ – ١٤٢

المجاعات والأوبئة والأزمات الاقتصادية

الأسباب والعوامل – عرض لبعض هذه المجاعات والأوبئة – مقارنة إحصائية – موقف الدولة – النتائج والآثار ؛ اجتماعيا – اقتصاديا – سياسيًا – الإنهيار العام ..... ١٤٣ – ١٧٨

الإهـــداء

إلى مصر . . . الحب الذى نسيناه

قاسم عبده قاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

عندما صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب تحوى بعض الدراسات عن بعض جوانب الحياة المصرية فى عصر سلاطين المماليك ، كان أملى أن تكون بداية لسلسلة متعاقبة من الدراسات المتنوعة فى هذا المجال . وفى هذه الطبعة أضيف دراسة جديدة عن الحرف والصناعات المتصلة بالحياة اليومية فى ذلك العصر . وإذا كانت دراسة واحدة جديدة تبدو غير كافية كإضافة ، فإن صعوبة البحث فى مجال التاريخ الاجتماعى فى تلك العصور ، حيث يندر الدليل الوثائقى ، وحيث لا نجد أية إحصائيات ، وحيث يعرض المؤرخون عن تناول مثل هذه الموضوعات – أقول إن صعوبة البحث فى هذا المجال تجعل العذر مقبولا فى عدم كثرة هذه الدراسات . وأملى أن أضيف دراسات جديدة فى الطبعات التالية إن شاء الله .

والحقيقة أن ميدان الدراسات التاريخية الاجتماعية مايزال مفتوحًا أمام الدارسين لكى يساهموا فى استرداد صورة المجتمع المصرى من ذمة التاريخ ، ولكى يقدموا للمعاصرين صورة حية للمجتمع فى إحدى فترات تاريخه الطويل العريق ، وهو أمر هام لأنه يساعدنا على التعرف على هويتنا الحضارية ، وعلى رسم ملامح الشخصية المصرية . ومن نافلة القول أن نكرر ما هو معروف من أن معرفة الماضى تنير لنا سبيل الحاضر ، وتجعل خطواتنا نحو المستقبل أكثر ثقة ورسوخًا . وهذه المساهمة المتواضعة من جانبى ليست هى الوحيدة فى هذا المجال ، كما أنها ليست أيضا المحاولة الرائدة ، فلست أدعى لنفسى هذا الفضل ، فقد سبقنا أساتذة أجلاء على الطريق الذى نسير فيه برفقة زملاء أعزاء . ولكن تبقى الحقيقة القائلة بأن رواد هذا النوع مايزالون أقل من أن يفوا بالحاجة إلى إعادة تصوير المجتمع المصرى فى ماضى تاريخه ، كما أن دراساتهم ، بالضرورة ، قليلة هى الأخرى .

وعلى أية حال ، فإننى أقدم هذه الدراسة وكلى أمل أن يوفقنى الله إلى مساهمة متواضعة فى هذا المجال ، والله الموفق والمستعان .

دكتور قاسم عبده قاسم

مقدمة

هذه مجموعة من الدراسات التى تتناول بعض جوانب الحياة المصرية فى عصر سلاطين المماليك . وتهدف هذه الدراسات إلى كشف السمات التى تميز هذا العصر عن غيره من عصور التاريخ المصرى ، وإذا كانت هذه الدراسات قاصرة عن توضيح كافة جوانب الصورة ، فإننا نأمل أن نضيف إليها مزيدًا من الدراسات فى المستقبل إن شاء الله ؛ حتى نتمكن من توضيح المزيد من جوانب الحياة المصرية فى ذلك العصر الزاخر بالأحداث والتفاعلات .

وفى تصورنا أن هذا الجهد المتواضع نقدمه للقارئ الكريم ، إن هو إلا محاولة استكمال الجهود التى سبقنا إليها بعض أساتذتنا الأجلاء (على الرغم من قلة عددهم) ، ، كما أنه فى الوقت نفسه محاولة لتمهيد الطريق أمام اللاحقين ممن اختاروا طريق البحث العلمى قدرًا ومصيرًا ، وعسى الله أن يجعل من هذا الجهد عطاء نافعًا ، والله الموفق والمستعان .

الهرم ٨ مايو ١٩٧٩

دكتور قاسم عبده قاسم

مدخل

ظروف قيام دولة سلاطين المماليك (من هم المماليك ؟ – الظروف السياسية الخارجية – الحملة الصليبية السابعة – معركة عين جالوت – المتاعب الداخلية) – المفاهيم السياسية للعصر وتعبيراتها : نظام الحكم (القوة العسكرية – الواجهة الدينية) النظام الاقطاعى – البناء الاجتماعى ومدلولاته .

« **المماليك** » ، كما يتضح من مدلول اللفظ نفسه ، هم الرقيق الأبيض الذين اعتمد عليهم حكام الشرق الأدنى الإسلامى ، لا سيما فى مصر والشام ، فى صراعهم ضد بعضهم البعض فى خضم الفوضى السياسية التى نشبت مخالبها فى هذه الأنحاء عقب وفاة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبى . وكان أولئك الحكام المتنازعون يشترون المماليك صغارًا فى سن الطفولة ينشئونهم تنشئة عسكرية وسياسية خاصة ليكونوا عدتهم فى الصراع المرتقب . وبدأ عنصر المماليك يتزايد فى جيوش أولئك الحكام مما أدى إلى ازدياد دورهم فى الحياة السياسية فى مصر والشام منذ أخريات القرن السادس الهجرى (الثانى عشر الميلادى) .

ويُعد السلطان الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧ – ٦٤٧ هـ/ ١٢٤٠ – ١٢٤٩ م) المسئول عن ازدياد نفوذ المماليك على النحو الذى أدى إلى استيلائهم على الحكم عقب وفاته . ذلك أن تجاربه مع الجنود المرتزقة من الخوارزمية والأكراد علمته أن الإعتماد عليهم أمر غير مأمون العاقبة ، ولهذا اشترى عددًا كبيرًا من المماليك الذين دربهم ليكونوا غالبية جيشه[1] . وكان هؤلاء المماليك من عناصر مختلفة من الأتراك والمغول والصقالبة والإسبان والألمان والجراكسة . . وغيرهم . إلا أن غالبيتهم فى عصر دولة المماليك الأولى (البحرية) كانوا من بلاد القفجاق والقوقاز ، على حين كانت معظم عناصرهم فى الدولة الثانية (الجراكسة) من الجراكسة ...

وجاء العدوان الصليبى على مصر بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا سنة ٦٤٧ هـ (١٢٤٩ م) فرصة لإبراز أهمية فرسان المماليك فى الدفاع عن العالم الإسلامى . فقد كانت للخطة التى وضعها بيبرس البندقدارى ونفذها فرسان المماليك فى شوارع المنصورة أثرها فى هزيمة جيش الصليبيين ، ثم استطاع هؤلاء ، بمساعدة المتطوعين المصريين ، القضاء تمامًا على

(١) المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٣٣٩ .

الجيش الصليبى ، وأسر لويس التاسع نفسه (١) .

وفى خضم الصراع ضد الصليبيين توفى السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، وقامت زوجته شجر الدر بإدارة شئون الحكم والحرب بمساعدة كبار أمراء المماليك . وحين تولى توران شاه العرش اصطدم بطموح شجر الدر من ناحية ، وبقوة المماليك البحرية من ناحية ثانية ، وانتهى الصدام بمصرعه على نحو مأساوى مروع (٢) . ثم تولت العرش شجر الدر أول سلاطين المماليك فى مصر والشام .

هكذا إذن كانت الدولة استجابة لظروف العالم الإسلامى فى منتصف القرن السابع الهجرى (الثالث عشر الميلادى) . ففى ذلك الحين كان على العالم الإسلامى أن يلتزم جانب الدفاع إزاء الهجوم الذى كان يتعرض له من الشرق ومن الغرب على حد سواء . ففى الأندلس كانت الحرب الاستردادية قد نجحت فى تقليص المساحة الإسلامية على خريطة إسبانيا ، على حين كانت البابوية تسعى لعقد تحالف مسيحى – وثنى بين الغرب اللاتينى والمغول لحصار العالم الإسلامى . وفى الوقت الذى كانت قوات لويس التاسع تخوض فى مياه البحر المتوسط قبالة دمياط ، كانت جحافل التتار بقيادة هولاكو تطوى بلدان الشرق الأوسط ، وهى تقترب من عاصمة الخلافة العباسية فى بغداد .

وكان انتصار المصريين على الصليبيين بين المنصورة وفارسكور ، بمثابة صرخة الميلاد لدولة سلاطين المماليك ، وإذا كان بعض المؤرخين يعتبر أن الدولة الوليدة مرت بفترة تجربة استمرت عشر سنوات ، فيما بين معركة المنصورة ٦٤٧ هـ (١٢٥٠ م) ومعركة عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) (٣) ، فإننا نرى أن معركة عين جالوت بنتائجها الحاسمة كانت تأكيدًا للدور الذى اضطلعت به دولة سلاطين المماليك منذ مولدها ، وهو دور القوة الضاربة المدافعة عن العالم الإسلامى . فللمرة الأولى فى تاريخ المسلمين يجدون أنفسهم بدون خلافة بعد مقتل المستعصم بالله العباسى فى بغداد سنة ٦٥٦ هجرية . وانجلى هذا الحدث الذى زلزل أركان العالم الإسلامى عن تغيرات كبيرة فى موازين القوى العالمية . وكان على دولة المماليك الناشئة أن تتصدى للخطر التترى ، فانتهز قطز الفرصة ، وعزل السلطان الطفل « المنصور على بن المعز

---

(١) عن تفاصيل هذه المعركة انظر محمد مصطفى زيادة . حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته فى المنصورة ، (القاهرة ١٩٦١) . ص ١٤٥ – ص ٢٠١ .

(٢) يذكر المقريزى أن المعظم توران شاه مات « .. جريحًا حريقًا غريقًا » (السلوك ج ١ ، ص ٢٥٩ – ص ٢٦٠) .

(٣) جمال الدين الشيال ، تاريخ مصر الإسلامية (دار المعارف ١٩٦٧) ، ص ١٧١ – ص ١٧٢ .

أيبك » وتولى سلطنة البلاد تحت إسم « السلطان المظفر سيف الدين قطز » . وتمكنت جيوش الدولة الجديدة من كسر الموجة التترية الطاغية وبذلك تأكد دورها كقوة حامية للعالم الإسلامى .

ولكن بطولات المماليك فى المنصورة وفارسكور وعين جالوت لم تكن لتشفع لهم أو تغير من من نظرة المعاصرين لهم باعتبارهم عبيدًا لا يحق لهم الجلوس على عرش البلاد . فمن المعروف أن النظرية السياسية الإسلامية تجعل من شروط الحكم أن يكون الإمام « حرًا » . ومن ثم فإنه تعين على السلاطين المماليك أن يواجهوا متاعب عدم الاعتراف بهم كحكام شرعيين منذ البداية . فقد ثارت عليهم القبائل التى كانت قد استقرت فى مناطق مختلفة من مصر منذ زمن بعيد . وقد رفض أبناء هذه القبائل العربية ، التى تركزت فى أقاليم الشرقية والبحيرة والصعيد على نحو خاص ، أن يقبلوا الخضوع لحكم المماليك . وتمثل هذا الرفض فى ثورتهم التى تزعمها « حصن الدين بن ثعلب » أحد شيوخهم . وثمة عبارة ينسبها المؤرخون إلى هذا الرجل هى : « **نحن أصحاب البلاد ، بل وإنا أحق بالملك من المماليك ، وقد كفى أنا خدمنا بنى أيوب وهم خوارج خرجوا على هذه البلاد** »[١] . هذه العبارة تفسر تلك النظرة التى نظر بها المعاصرون إلى المماليك ، وعدم اعترافهم بشرعية حكمهم . وعلى الرغم من أن « عز الدين أيبك » تمكن من القضاء على هذه الحركة ، فإن الدولة الناشئة كانت ماتزال بحاجة إلى تثبيت دعائمها .

ومن ناحية أخرى ، كان من الطبيعى أن يرفض الملوك الأيوبيون فى بلاد الشام الاعتراف بشرعية حكم سلاطين المماليك . كما أن المماليك قد أدركوا منذ البداية عدم قدرتهم على الحكم بأنفسهم لافتقارهم إلى الشرعية الضرورية للحكم ؛ ويذكر المؤرخ ابن أبيك الووادار أن المماليك حين واجهتهم المقاومة الأيوبية لحكمهم أيقنوا أن الحكم لن يخلص لهم بسهولة ، وقالوا : « **لا يستقيم لنا الأمر إلا أن نُملِّك أحدًا من بنى أيوب** » . **فاتفق أمرهم على موسى بن الملك المسعود أقسيس بن السلطان الملك الكامل ، وكان صغير السن فأقاموه** . . .[٢] . إلا أن هذه المحاولة لم تخمد نيران الغضب فى صدور الأيوبيين الذين رأوا فى المماليك مجرد غاصبين استولوا على مصر ، درة الأملاك الأيوبية . وكان لابد للسيوف أن تحسم الصراع لصالح أحد الطرفين . وبالقرب من مدينة الصالحية فى محافظة الشرقية الحالية دارت المعركة بين المماليك والأيوبيين . وكانت الهزيمة من نصيب الجيش الأيوبى . بيد أن هذه المعركة لم تكن نهاية

---

(١) المقريزى ، السلوك ، ج ١ ، ص ٣٨٦ .

(٢) ابن أيبك الدوادار ، الدرة الزكية فى أخبار الدولة التركية ، ص ١٣ .

المطاف بالنسبة للصراع بين المماليك فى مصر وبنى أيوب فى بلاد الشام ، فقد استمر هذا الصراع حتى تم القضاء على المقاومة الأيوبية بشكل نهائى فى عهد السلطان الظاهر بيبرس [١] .

وهكذا كان على سلاطين المماليك أن يبحثوا لسلطنتهم الوليدة عن سند شرعى يدعمون به حكمهم فى نظر معاصريهم ، ومنذ البداية حاول السلطان المعز أيبك أن يُعلن تبعيته للخلافة العباسية ، لتكون هذه التبعية سندًا له فى صراعه ضد ملوك بنى أيوب . ثم كان إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة سنة ٦٥٩ هـ (١٢٦١ م) بمثابة الحل السعيد الذى وجده السلطان الظاهر بيبرس للخروج من أزمته . ففى هذه السنة بويع الأمير أحمد ابن الخليفة الناصر لدين الله بن المستضىء بالله خليفة فى القاهرة ، وقد أصدر الخليفة تقليدًا للسلطان الظاهر بيبرس بحكم « . . . البلاد الإسلامية ، وما ينضاف إليها ، وما سيفتحه الله على يديه من بلاد الكفار . . . » [٢] . وهو ما يعنى حصول بيبرس على تفويض شرعى من الخليفة العباسى بالحكم ، وقد ذكر السيوطى أن بيبرس حصل على لقب « قسيم أمير المؤمنين » الذى لم يحصل عليه أحد قبله [٣] .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن ظروف قيام سلطنة المماليك من جهة ؛ والوضعية القانونية للسلاطين « كمماليك » من جهة ثانية ، قد حددت أبعاد النظرية السياسية لذلك العصر ، وهو ما يعنى أن المفاهيم السياسية لدولة سلاطين المماليك كان نتاجًا لظروف قيام الدولة ، وحقيقة أن هؤلاء الحكام لا ينتمون إلى أسرة حاكمة ، بل أنهم ليسوا أحرارا وأنما « مسهم الرق » . ويمكن بلورة هذه المفاهيم السياسية فى أن أمراء المماليك اعتقدوا أن عرش البلاد حق لهم جميعا يفوز به أقواهم وأقدرهم على الإيقاع بالآخرين . وهو الأمر الذى تأكد منذ بداية الدولة ، سواء فى مصرع أيبك وشجر الدر ، أو فى اغتيال « بيبرس » « لقطز » وهو عائد بنصره الكبير على المغول فى عين جالوت ؛ وكانت الزينات قد أعدت لاستقباله ، ولكن بيبرس دخل

---

(١) جمال الدين الشيال ، تاريخ مصر الإسلامية ، ج ٢ ، ص ١٥١ – ص ١٥٤ .

(٢) انظر نص هذه الوثيقة فى المقريزى : السلوك ، ج ١ ، ص ٤٥٣ – ص ٤٥٧ .

(٣) السيوطى ، حسن المحاضره ، ج ١ ، ص ٨٧ ، انظر عن إحياء الخلافة العباسية فى القاهرة : ابن أيبك الدوادار ، الدرة الزكية ، ص ٧٢ – ص ٨٠ ، النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ج ٢٨ ، ق ١٨ (مخطوط) ؛ المقريزى ، السلوك ، ج ١ ، ص ٤٤٨ – ص ٤٥٠ ؛ السيوطى تاريخ الخلفاء ، ص ٣٢٨ – ص ٣٢٩ ، ومن الثابت أن الخلفاء العباسيين فى القاهرة لم يكن لهم من الخلافة سوى اسمها . انظر ابن الصيرفى ، إنباء العصر بأنباء العصر ، ج ١ ، ص ١١٥ .

القاهرة ليجلس على عرش السلطان الذى قتله ، ولينعم بحفاوة الاستقبال الذى كان معدًا لسلفه وضحيته[١] . وهكذا تقرر منذ البداية مبدأ « **الحكم لمن غلب** » .

وقد أدى ذلك إلى اعتماد سلاطين المماليك فى حكمهم على قوة ذات جناحين ، أحدهما يتمثل فى القوة العسكرية للسلطان وهى القوة التى يجسدها مماليكه . ويتمثل الجناح الثانى فى الواجهة الدينية التى حرص السلاطين على التخفى وراءها طوال ذلك العصر .

ونتيجة لهذا – وربما يكون من أسبابه أيضا – كان لابد لنظام الحكم أن يعتمد على نظام الإقطاع العسكرى الذى كان امتداداً لما كان سائدًا فى العصر الأيوبى . فقد كان لكل من السلطان والأمراء جيش من المماليك الذى يعتمد عليه فى تدعيم سلطته أو فى الصراع ضد الآخرين . وفى ظل هذا النظام كانت أقوى الروابط بين المماليك هى رابطة « الأستاذية » ؛ التى تربط الأستاذ (السيد) بمماليكه ، والخشداشية (الخجداشية) التى هى رابطة الزمالة التى تجمع بين المماليك فى طائفة واحدة .

ولما كانت الإقطاعات هى الوسيلة الوحيدة الممكنة لإعالة هذه الجيوش الصغيرة فقد قسمت الأرض الزراعية فى مصر إلى أربعة وعشرين قيراطا ، استأثر السلطان منها بأربعة قراريط . وخصص للأجناد عشرة قراريط ، على حين وزعت القراريط العشرة الباقية على الأمراء [١] . وعلى الرغم من أن الإقطاعات قد أعيد توزيعها أكثر من مرة فيما عرف آنذاك باسم الروك (وهو فك وتعديل زمام البلاد من الأراضى الزراعية) فإن هذه الأراضى ظلت وقفًا على السلطان والأمراء ومماليكهم ، ولم يبق للمصريين غير زراعتها وتسليم محصولها إلى الحكام .

وكان من الطبيعى فى ظل هذا النظام الإقطاعى أن يكون المجتمع المصرى فى عصر المماليك مجتمعًا طبقيًا فى علاقاته واتجاهاته . وهو الأمر الذى انعكس بوضوح على كافة مظاهر الحياة فى مصر آنذاك . بيد أننا يجب أن نضع فى اعتبارنا أن المجتمع المصرى لم يبق على حال من الجمود والثبات طوال عصر سلاطين المماليك . فالواقع أن ملامح صورة المجتمع المصرى فى عصر الجراكسة قد اختلفت عنها فى عصر البحرية . ذلك أن الصورة الزاهية الزاخرة بالحركة والحيوية للحياة المصرية فى أوائل ذلك العصر كانت تعبر عن مجتمع إقطاعى فى دور صعوده ،

---

(١) ابن أيبك الدوادار : الدرة الزكية ، ص ٦١ – ص ٦٣ ؛ المقريزى ، السلوك ، ج ١ ، ص ٤٣٥ – ص ٤٣٧ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، ج ٧ ، ص ٨٣ – ص ٨٤ .

(٢) المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ج ١ ، ص ٨٧ .

فقد كان البناء السياسى متينًا محكمًا ، وعلى قمة السلطة تربع السلاطين الأقوياء القادرون من أمثال الظاهر بيبرس ، والمنصور قلاون ، والناصر محمد بن قلاون الذين استطاعوا أن يحكموا قبضتهم على أمرائهم ومماليكهم ، وأن يرسوا دعائم الأمن والاستقرار ، ولذا كانت الدولة قادرة فى الداخل ، مهابة فى الخارج . وساعدهم على ذلك نشاط زراعى مزدهر بفضل العناية بمرافق الرى ، وثروة كبيرة من عائد تجارة المرور ، ونظام إقطاعى صارم يحكم المماليك . وأدى ذلك إلى خلق نوع من الاستقرار النسبى (على الرغم من بعض مظاهر الإضطراب التى شابته أحيانا) . ولكن التدهور الذى ألم بالبلاد منذ بداية القرن التاسع الهجرى تقريبًا (الخامس عشر الميلادى) جعل الألوان الزاهية فى صورة المجتمع المصرى ، تتراجع أمام الظلال والألوان القاتمة الحزينة التى جاءت إيذانا بمغيب دولة وسقوط حضارة عاش العالم الإسلامى فى ظلها الظليل زمنا طويلا .

هذا المجتمع الطبقى انقسم فى بنائه إلى طبقتين رئيسيتين هما : الحكام والرعية : أى السلطان وجهازه الحاكم بجناحيه العسكرى والمدنى ، وأبناء الرعية من المصريين المحكومين . ومع تسليمنا بوجود الفوارق والاختلافات داخل كل من هاتين الطبقتين ، فإن واقع المجتمع المصرى فى ذلك العصر يكشف أن كلا منهما قد عاشت حياتها الاجتماعية بمعزل عن الطبقة الأخرى تقريبا . وقد قسم المؤرخ « عبد الرحمن بن خلدون » المجتمع المصرى آنذاك إلى « **سلطان ورعية** »[1] وهو ما يكشف عن إدراكه لحقيقة الواقع الطبقى آنذاك . وفى تصورنا أنه يقصد « بالسلطان » الجهاز الحاكم والفئات التى تعيش على هامشه من المصريين ، أما « **الرعية** » فهم المصريون بجميع طوائفهم وفئاتهم . ولم تكن العلاقة بين السلطان والرعية قائمة على أساس من الحقوق والواجبات المتبادلة ، فإن ذلك كان أبعد ما يكون عن مفاهيم أولئك الحكام المجلوبين عبيدًا فى طفولتهم . وإنما كان على الرعية أن تقدم ثمار عملها إلى الحاكم الذى لم يكن هو وأمراؤه يرون فى مصر وأهلها سوى وسيلة من وسائل الإثراء السريع . وقد عرفت الضرائب فى هذه العصر بأسماء مختلفة مثل « **المغارم** » « **والكُلَف** » « **والمظالم** » مما يعكس رأى الناس فيها . ومن ناحية أخرى ، فإن حكومة المماليك لم تكن تلتزم تجاه الرعية بمسئوليات عامة فى مجالات التعليم والصحة والتغذية وغيرها على نحو ما سنرى فى الدراسات التى يضمها هذا الكتاب .

وإذا كان المؤرخ تقى الدين المقريزى (ت ٨٤٥ هـ) قد قسم المصريين فى عصره إلى سبع

(١) ابن خلدون . المقدمة . ص ١٨٣ .

طوائف[١] ، فالواقع أن تقسيمه هذا لم يكن تقسيمًا طبقيًا ، بل إنه – فى تصورنا – اقترب من التقسيم الذى وضعه أستاذه ابن خلدون إلى حد كبير. ذلك أن المقريزى جعل «**أهل الدولة**» على قمة التقسيم الفئوى الذى وضعه للمجتمع المصرى ، ثم بيَّن تفاوت المستوى الاقتصادى لكل فئة حسب نشاطها فى المجتمع . والواضح ، أيضا ، أن المقريزى لم يرتب هذه الفئات أو الأقسام وفقا لمستواها الاقتصادى : فقد جعل : « **أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية** » على قمة الرعية ، يليهم « **متوسطو الحال من التجار** » وأرباب السوق ، ثم يضع بعدهم الفلاحين وسكان الريف والقرى ، قبل الفقهاء وطلاب العلم وأجناد الحلقة الذين يجعلهم فى القسم السادس ، على الرغم مما هو معروف عن مدى تدهور الفلاح وحالته التى اقتربت من العبودية فى ذلك العصر [٢] كما أنه ، من ناحية أخرى ، يجعل الشحاذين والمتسولين « **الذين يتكففون الناس ؛ ويعيشون منهم** » قسمًا سابعًا .

ونخلص من هذا إلى أن المقريزى قد رأى أيضا أن مصر فى ذلك الحين حاكم ورعية ، وهو الأمر الذى تشى به كتاباته وتعليقاته على الحوادث التى يسوقها فى مؤلفاته . ذلك أنه اكتفى بذكر أهل الدولة دون أن يوضح نشاطهم الاقتصادى ، ثم يبدأ يوضح دور كل فئة من فئات الرعية وفقًا لرؤيته الخاصة .

وفى رأينا أن المجتمع المصرى فى عصر السلاطين المماليك كان مجتمعًا يقوم على بناء طبقى حاد ، فثمة طبقة من الحكام العسكريين لهم كل الحقوق والامتيازات ، ويمتلك أفرادها الأرض الزراعية التى قام عليها اقتصاد البلاد ، ولهم فقط حق الحكم والإدارة . فى مقابل الرعية التى اقتصر دور أبنائها على الإنتاج ودفع الضرائب والخضوع المتكرر لابتزاز المماليك ، دون أن يكون من حق أبنائها المشاركة فى مسئوليات الحكم . وقد انعكس هذا الوضع ، بطبيعة الحال ، على صورة الحياة المصرية آنذاك ، ومن البديهى أنه كانت هناك فوارق بين الشرائح الاجتماعية داخل كل من هاتين الطبقتين ، بيد أن ذلك لا يغير من الحقيقة القائلة بأن المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك قد انقسم إلى طبقتين من الحكام والمحكومين .

---

(١) المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص ٧٢ – ٧٣ . وتقسيم المقريزى لأهل مصر فى عصره : أهل الدولة من الحكام المماليك ، ثم أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية ، ثم الباعة أو متوسطو الحال من التجار والسوقة ، ثم أهل الفلح يتبعهم الفقراء الذين يقصد بهم « جل الفقهاء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم » . والقسم السادس أرباب الصنائع وأصحاب المهن ، يتلوهم القسم السابع من ذوى الحاجة والمسكنة .

(٢) المقريزى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨١١ ؛ سعيدعاشور ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، (النهضة العربية ١٩٦٢) ، ص ٤٨ – ص ٥٢ .

وإذا كان بعض الباحثين قد تصور وجود طبقة وسطى فى هذا المجتمع فإن ذلك يرجع ، فى تقديرنا ، إلى أن بعض فئات المصريين كانت على قدر من الثراء بفضل التجارة أو غيرها ، مما جعلهم يتميزن عن بقية الرعية . وظهروا وكأنهم يحتلون مكانة وسطى بين الحكام بثرائهم الفاحش ، والشرائح الدنيا من الرعية بفقرها المدقع . ولكن الطبقة لا تتحدد بناء على مدى ثرائها فحسب وإنما بعلاقاتها مع السلطة من ناحية ، والرعية من ناحية ثانية . وفى هذا الصدد كانت علاقة المماليك برعاياهم ذات اتجاه واحد أيا كانت درجة ثرائهم ، فقد اعتبروهم مجرد رعايا خاضعين عليهم الغرم دائمًا ، وليست لهم قبل الحاكم أية حقوق . ومن ناحية أخرى ، فإن طبيعة النظام الإقطاعى المملوكى قد أدت – على نحو ما سنرى – إلى تدهور إنتاجية الأرض الزراعية ، ومن ثم زاد معدل اعتماد المماليك على الرواتب النقدية التى يتقاضونها من خزانة السلطان الذى زاد بالتالى معدل اعتماده على الضرائب ، والمصادرات التى أدت إلى تدهور أحوال كثيرين من الموسرين . وهكذا تحول معظم أبناء هذه الفئة إلى معدمين فى الشطر الأخير من ذلك العصر .

على أية حال ، فإن فرسان المماليك ، الذين جاءوا عبيدًا إلى مصر وسوريا ، كان لهم وحدهم حق الحكم ، لأنهم كانوا يستأثرون بالرتب العليا فى الجيش المملوكى . وكان على أفراد هذه الطبقة عبء الدفاع عن البلاد ضد الأخطار الخارجية من جهة ، وحماية عرش السلطان ضد الأخطار الداخلية من جهة ثانية . وكانت هذه الطبقة تقوى نفسها على الدوام بما يجلبه تجار الرقيق إلى مصر من المماليك . وكان من الممكن أن تصل مشتروات السلطان فى عصر المماليك البحرية إلى حوالى ثمانمائة مملوك ، على حين أن مشتروات السلاطين من المماليك لم تزد عن مائتى أو ثلاثمائة مملوك فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر [١] وكان أولئك المماليك من جنسيات مختلفة ، كما أوضحنا من قبل .

وكان مماليك السلطان يعسكرون بالقاهرة حيث تكون القوة الرئيسية فى الجيش المملوكى . وكانت أعداد المماليك السلطانية تتكاثر حين يضم إليهم مماليك أسلافه من السلاطين أو من يغضب عليهم من كبار الأمراء . ولكن العلاقة بين السلطان والمماليك الذين اشتراهم وأشرف على تربيتهم عادة ما تكون أقوى من العلاقة بينه وبين غيرهم ممن المماليك . وكان السلاطين يولون عناية كبيرة لتربية مماليكهم وتدريبهم ، لأنهم كانوا بمثابة الحرس السلطانى الخاص . كما

(١) E. Ashtor, A social and economic history of the Near East in the Middle Ages (Collins, London 1976), p. 282.

كان السلطان يختار لهم أعلى الوظائف قدرًا وأكبرها إقطاعًا ، سواء فى البلاط أو فى الجهاز الحكومى . وفى البداية يقرر السلطان راتبا نقديًا وعينيًا (من اللحوم والتوابل والخبز والأعلاف والزيت وغيرها) لكل من مماليكه فى كل شهر . وبعد أن يدخل الفارس فى زمرة الأمراء أصحاب الإقطاعات يمنحه السلطان إقطاعًا من الأرض الزراعية تتزايد مساحته تزايدًا طرديًا مع ترقى الأمير المملوكى من أمير عشرة إلى أمير مائة أو أمير ألف أو غيرها من الرتب الكبيرة . وكان السلطان يمنح الفارس هذا الإقطاع فى إحتفال كبير بموكب سلطانى يطوف شوارع القاهرة وحين يصل الموكب إلى قبة المنصور قلاون يقوم الفارس بأداء اليمين لسيده[١] .

وكان الأمراء الكبار ، وولاة الأقاليم ، يمتلكون جيوشا صغيرة من المماليك تتراوح أعدادها ما بين ثلاثمائة إلى ستمائة مملوك ، وقد تصل إلى ثمانمائة مملوك . إلا أن تدهور أحوال البلاد فى عصر الجراكسة ترك أثره فى هذا المجال أيضا ، ولم تعد جيوش الأمراء تزيد عن مائتى أو ثلاثمائة مملوك[٢] . وكانت جيوش الأمراء تشكل الجزء الثانى من الجيش المملوكى العام ، إلا أنها غالبا ما كانت تتمركز فى الأقاليم خارج القاهرة . أما القسم الثالث من الجيش فكان يتألف من أجناد الحلقة ، وهم المقاتلين الأحرار من « أولاد الناس » (أى أبناء المماليك) والأعراب والتركمان ، وبعض المصريين الذين انضموا للجيش . والجدير بالذكر أن أجناد الحلقة قد فقدوا أية أهمية عسكرية فى عصر الجراكسة ، بل إن الكثيرين منهم تعرض لقطع إقطاعه أو جامكيته (راتبه الشهرى) فى أواخر ذلك العصر[٣] .

وكان المماليك يعتمدون على النظام الإقطاعى كما ورثوه عن سادتهم من بنى أيوب فى البداية . إلا أن النظام الإقطاعى المملوكى خضع لتطورات جوهرية ، لا سيما منذ عصر السلطان محمد بن قلاون (النصف الأول من القرن الرابع عشر) . وعلى أية حال ، فقد كان المماليك يعيشون على إقطاعاتهم التى كانت تتناسب تناسبًا طرديًا مع رتبهم العسكرية . وكان الإقطاع يتراوح ما بين نصف زمام قرية لجندى الحلقة ، وزمام عشر قرى للأمير المملوكى[٤] . وكان ريع الإقطاع يتراوح ما بين ألف درهم وعشرة آلاف درهم للجندى فى القرن الخامس

---

(١) العمرى ، التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ١٤٦ يتبع ؛ سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ١٩ .

(٢) Ashtor, op. cit. p. 283.

(٣) ابن الصيرفى ، إنباء الهصر بأبناء العصر ، صفحات ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٣ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٣ ، صفحات ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٧ .

(٤) سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ١٩ .

عشر ، وذلك بخلاف الضيافة التى كانت عبئًا إجباريًا على الفلاحين العاملين فى الإقطاع ، وقدر المقريزى الضيافة بحوالى خمسة آلاف درهم فى « الإقطاع الثقيل[١] » . وفى بداية عصر سلاطين المماليك كان الإقطاع يتركز فى مكان واحد ، وبعد الروك الناصرى[٢] : أصبح الإقطاع يتفرق فى عدة جهات ، « **فصار بعض الجبى فى الصعيد ، وبعضه فى الشرقية ، وبعضه فى الغربية : إتعابًا للجندى وتكثيرًا للتكلفة ...** »[٣] وهو مايكشف عن أن الإقطاع الواحد صار يتفرق فى أقاليم مختلفة من البلاد . والأهم من ذلك أن الإقطاع كان يتغير بتغير وظيفة صاحبه . والراجح أن السلاطين كانوا يقصدون من وراء ذلك عدم التمكين لنفوذ أى من الامراء إذا ما استقروا فترة طويلة فى إقطاعات دائمة . وهو ما نجحوا فيه بالفعل .

بيد أن هذه السياسة التى سار عليها سلاطين المماليك فى منح الإقطاعات ، أثبتت ، على المدى الطويل ، أنها كارثة على الاقتصاد المصرى ، ذلك أن الأمير أو الجندى صاحب الإقطاع كان يعلم مسبقا أنه لن يستقر به طويلا ، ومن ثم فإنه لم يكن يولى الأرض الزراعية أى اهتمام أو رعاية حقيقية . ومن هنا أهملت وسائل الرى والصرف ، وتجلت النتائج الضارة لهذه السياسة فى الشطر الثانى من ذلك العصر ، حين لم تعد مياه الفيضانات العالية تكفى لرى كافة الأراضى الزراعية ، كما كثرت حوادث إنقطاع الجسور ، وعطش الأرضى الزراعية نتيجة إهمال المماليك لوسائل ضبط النهر[٤] . وكان لتدهور الإنتاج الزراعى ، بالتالى ، أثره على النظام السياسى الإقطاعى الذى قامت عليه دولة سلاطين المماليك . وبينما قل اعتماد المماليك على عائد الأرض الزراعية ، زاد معدل اعتمادهم على الرواتب النقدية والمخصصات العينية التى كان السلاطين يصرفونها لهم . وحين لم يستطع السلاطين إشباع مطالب المماليك كثرت حوادث الشغب والتمرد والاعتداء على الناس فى الشوارع والأسواق فى أواخر ذلك العصر الزاخر بالأحداث على نحو ما سنوضحه .

---

(١) المقريزى ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٤ – ص ٨٧ .

(٢) الروك كلمة قبطية الأصل كانت تستخدم فى عملية قياس الأرض وحصرها فى سجلات وتثمينها لتقدير الخراج وفقًا لدرجة الخصوبة . ويقابل الروك حاليًا عملية فك الزمام وتعديل الضرائب . والروك الناصرى نسبة إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون .

(٣) المقريزى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ١٠٣ ؛ الخطط ، ج ١ ص ٨٩ ؛ النويرى ، نهاية الأرب ، ج ٣ ، ص ٣٢٠ ؛ ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة : ج ٩ ، ص ٤٣ .

(٤) قاسم عبده قاسم ، النيل فى المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، (دار المعارف ١٩٧٨) ، ص ١٨ – ٣٧